مجلة دراسات دوليّة

اسم المقال: الأزمة الاقتصادية المعاصرة في العالم الثالث ومدلولاتها المستقبلية
اسم الكاتب: أ.م. عبدالجبار عيسى عبد العال
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/6783
تاريخ الاسترداد: 2026/11/03 03:00 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة دراسات دوليّة جامعة بغداد ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

الازمة الاقتصادية المعاصرة في العالم الثالث ومدلولاتها المستقبلية

الاستاذ المساعد
عبد الجبار عيسى عبد المال
كلية القانون-جامعة ديالى

تأتي الدعوة الى اقامة نظام دولي جديد لتطرح في ثناياها دعوة اخرى لاقامة نظام اقتصادي دولي جديد. وبالرغم من انها ليست بالدعوة الجديدة الا انها تميزت بالاتساق مع طروحات النظام الجديد ككل الذي تعد العولمة من ابرز سماته. هذا النظام الذي يتداخل فيه ما هو اقتصادي وما هو سياسي وما هو ثقافي كان لابد ان يؤدي الى حصول ازمات او في الواقع سلسلة ازمات اقتصادية تبعتها ازمات سياسية واجتماعية نتيجة لهذا الربط الذي اصبح سمة لعالم رأسمالي بلا حدود، عالم يتحكم المركز الرأسمالي الذي فرض ارادته هذه المرة خصوصا بعد انهيار خصمه اللدود (النموذج الاشتراكي) في اوروبا الشرقية والعالم الثالث، واتباع هذه الدول دربا جديدا اختارته الرأسمالية لها. ان التعرف على ازمات العالم الثالث في ظل النظام الجديد يتطلب منا معرفة جذور هذا النظام وارهاصاته في العالم الثالث اولا ثم التعرف بعد ذلك على اهم الازمات الاقتصادية الراهنة فيه لنخلص بالتالي الى المدلولات المستقبلية لهذه الازمات التي هي في الواقع مظاهر لازمة واحدة اشتركت في صنعها اسباب عديدة فهي ليست مجرد تصدير لازمة النظام الرأسمالي الى الدول النامية وانما هي ايضا محاولة لاعادة استعمارها مرة اخرى جديدة. بل والاكثر من ذلك، محاولة اجتياح العالم رأسمالياً ومسخ كل محاولة وطنية تسعى الى بناء طريق مستقبل.

اولاً: الازمة الاقتصادية العالمية(المضامين والانعكاسات)

ليست الازمة الاقتصادية العالمية امراً جديداً طالما ان النظام الرأسمالي العالمي هو الذي يدير دفة هذه الازمة، ولقد بات من المعروف وببساطة، ان سبب هذه الازمة هو(اللا تكافؤ) سواء على المستوى الداخلي كسوق رأسمالية ام على المستوى الخارجي كسوق عالمية. الاولى تتمثل بالازمات الداخلية من تضخم وركود وما شاكل. والثانية تتمثل بالركود العالمي وما يتبعه من نتائج تبدو على الاقل في العالم الثالث بشكل ازمات لها انعكاساتها السياسية والاجتماعية وليست الاقتصادية فقط.

١-النظام الاقتصادي العالمي الجديد (الرأسمالية المتجددة).

من المعروف ان النظام الرأسمالي يشهد ازمات دورية وبين ازمة واخرى هنالك ازمات فرعية. ولا نريد هنا ان ندخل في مسببات هذه الازمات . لكننا نركز على طبيعة الازمة الجديدة التي تنعكس على اوضاع العالم الثالث في ظل النظام العالمي الجديد. يقوم النظام الاقتصادي الدولي الحالي على ما يسمى بـ(اللبرالية الجديدة) New Liberalism والمتمثلة بمبادئ الرأسمالية اللبرالية التي تقوم على تزايد وتراكم راس المال على حساب جوانب اخرى[١].

وهكذا يتحول راس المال العالمي الى راس متخط للقوميات يسعى وراء اقصى الارباح على المستوى العالمي ولو حتى على حساب التوترات الاجتماعية والركود والبطالة. وهكذا ايضاً يبدأ التأكيد على قوى السوق بدلاً من النظرية التدخلية. تتمثل الازمة في ان (تخصيص استثمارات متزايدة للقطاعات الجديدة قد تولدت عنه قوى معاكسة تمثل قيداً على استمرار النمو الاقتصادي)[٢].

والقطاعات الجديدة هذه هي القطاعات المرتبطة بالثورة العلمية والتكنولوجية التي وضعت الهياكل القديمة للانتاج وتقسيم العمل في حالة ازمة، وتتمثل هذه القطاعات في صناعات الطاقة الذرية والتعدين وغزو الفضاء وصناعة المعلومات والتكنولوجية الوراثية[٣]. ان معظم هذه القطاعات تسيطر عليها شركات متعددة الجنسية والتي هي من اهم سمات النظام الاقتصادي الدولي الجديد. ويكفي القول ان هناك ٣٧ الف شركة متعددة الجنسية في عالم اليوم يمولها ١٧ الف ممول من مختلف انحاء العالم تسيطر على ثلث الموجودات العالمية المالية الخاصة[٤].

اذاً ما هي الفرضية التي يقوم عليها النظام الاقتصادي العالمي الجديد؟ تقوم فرضية النظام الاقتصادي الدولي (العالمي) الجديد على ان هناك ازمة عالمية تتمثل بالركود الاقتصادي الناجم عن الهياكل الاقتصادية القديمة التي تقوم على الحماية التجارة وتراكم الديون والتي تعيق بدورها انسياب التجارة العالمية، لذا فان علاج هذه الازمة، من وجهة نظر الدول الرأسمالية، هو من خلال ما يسمى بـ"اعادة هيكلية الاقتصاد الدولي" و"عملية استرداد الدين على المستوى العالمي" والواقع ان هذا (الهجوم المقابل) انما هو نذير ازمة جديدة.

---

(١) عدنان ياسين، "التنمية المستدامة بين ايديولوجيا الشمال ومأزق الجنوب"، مجلة دراسات اجتماعية، العدد١، بيت الحكمة، بغداد ٢٠٠١، ص١١.

(٢) برهان محمد نوري، افاق التطورات الاقتصادية المعاصر، العولمة وتحرير التجارة، بيت الحكمة، بغداد، ١٩٩٩، ص١٣٥

(٣) المصدر نفسه، ص١٣٦.

(٤) Tony Saunales, The Future of Socialism, CWI. WWW org.

ان التشابك الاقتصادي الكثيف والذي تسيطر عليه نحو ٧٥٠ شركة او مؤسسة عالمية، وحركة الاقتصاد العالمي عبر (اعادة الهيكلية واسترداد الدين) انما هو في الحقيقة تهميش لمؤسسات الدولة الوطنية وما يتبع ذلك من عواقب[٥].

ان السوق الحر الذي يدعو اليه النظام الجديد لم يعد في الواقع اكثر من اسم جديد للرأسمالية. فحجم رأس المال في الوقت الراهن من خلال الاتجار في العملة يساوي ٢٠ ضعف التجارة العالمية "ومثل هذا الحجم الضخم من الاموال يؤدي الى اضطراب الاعمال اينما تتجه هذه الاموال.

فعندما تستخدم هذه الاموال لبيع وشراء العملات فان الاقتصاديات يمكن ان تتعرض للاضطراب الشديد. وهو ما يؤدي الى انعاش واثراء المضاربين وافقار الامم واغراقها في الفتن والعنف والحروب وقلب نظم الحكومات واشاعة الفوضى بعد ان كان يسودها القانون والنظام"[٦].

ولعل من اهم حقائق النظام الاقتصادي الجديد هو المعادلة الرأسمالية الكلاسيكية. ولكن بصورة اشد اغراقاً وهي: انه في حين ترتفع اسعار الاسهم وارباح المؤسسات بنسب تبلغ ١٠% او اكثر، تنخفض اجور العاملين ورواتب المستخدمين وتتفاقم البطالة[٧].

ومن تناقضات النظام الجديد ان اعادة هيكلية الاقتصاد الدولي هو من اجل تدفق رأس المال وتوسعه الذي هو احد قواعد النظام الجديد، ولكننا لو نظرنا الى واحدة من رموز او ملامح هذا النظام (المستويات المنخفضة للاجور) سواء في البلدان المتقدمة نجدها قد اثرت في الانتاج واسهمت في سلسلة من عمليات الاغلاق والافلاس للمشاريع، وفي كل مرحلة من مراحل الازمة يتجه القائمون على الامور الى المزيد من الانتاج الواسع مع خفض طلب المستهلك.

والواقع ان الزيادة في الانتاج وخفض الطلب يعنيان عقلانياً اعاقة التوسع في رأس المال الذي يقوم عليه النظام اصلاً، وذلك تناقض كبير[٨].

لقد تزامن ما يسمى بـ(التكامل العالمي) الذي يدعو اليه النظام العالمي الجديد مع نظرية اللبرالية الجديدة التي اتبعتها معظم البلدان الغربية منذ ثمانينات القرن الماضي والتي تقوم فرضيتها الاساسية على قاعدة (ما يفرزه السوق صالح، اما تدخل الدولة فهو طالح). وهكذا صار عدم تدخل الدولة وحرية انتقال رؤوس الاموال والخصخصة هي السمات المميزة لهذه النظرية وسلاح بيد الحكومات التي تدير الاقتصاد العالمي. وكذلك

---

(٥) ميشيل شوسودوفسكي، عولمة الفقر، تأثيرات اصلاحات صندوق النقد الدوليين، ترجمة جعفر السوداني، بيت الحكمة، بغداد، ٢٠٠١، ص١٧.

(٦) مهاتير محمد، ماليزيا والازمة المالية الاسيوية، سلسلة اوراق اسيوية، العدد٣٧، مركز الدراسات الاسيوية، جامعة القاهرة، ٢٠٠٠، ص١٠.

(٧) هانز بيتر مارتن وهارالد شومان، فخ العولمة: الاعتداء على الديمقراطية والرفاهية، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، ١٩٩٦، ص٣٢.

(٨) ميشيل شوسودوفسكي، المصدر السابق، ص١٩.

بيد المؤسسات الدولية التي تسيرها هذه الحكومات مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة التجارة العالمي[٩]. هذه المؤسسات هي التي يرتكز عليها النظام الجديد عبر ما يسمى بـ(برنامج التكيف الهيكلي) الذي هو أداة رئيسية في برنامج أعادة هيكلية الاقتصاد العالمي الجديد مما يتلاءم مع النظرية اللبيرالية الجديدة القائمة على اعادة هيكلية الاقتصاد العالمي على المستوى الكلي والذي هو في الواقع (تدمير كلي) للاقتصادات المحلية.

كما حصل لبعض البلدان (الصومال، رواندا، يوغسلافيا السابقة) تحت ذريعة الاصلاحات التي يرعاها صندوق النقد والبنك الدولي[١٠].

ولعل من اهم المفارقات التي يقوم عليها النظام الاقتصادي الجديد هو ظاهرة (تهميش الدولة). وهذه الظاهرة تجد احد مسوغاتها فيما يسمى بـ(دين الدولة) سواء في البلدان المتقدمة ام النامية، فتلبية لمتطلبات السوق العالمية غيرت البنوك المركزية في معظم هذه الدول من انظمتها الداخلية، فأصبحت تدريجياً تحت وصاية دائني الدولة، ومآل ذلك في الدول الغربية انه اريد للبنوك المركزية ان يكون (محمية من التأثير السياسي) فهي اذاً لن تقرض الدولة ولهذا تصبح الاخيرة تحت رحمة دائني القطاع الخاص. وبالتبعية فان (السياسة النقدية) التي هي واحدة من سوائل تدخل الدولة قد اصبحت تحت سيطرة المصارف الخاصة.

وما هو اكثر مفارقة هو ان الدين العام الذي تتحمله الدول المتقدمة قد حولته الدولة الى اسهم قامت بشرائها من مؤسسات مالية ومصرفية كانت في الاصل تستلم اعانات حكومية من هذه الدولة نفسها أي اصبحت الدولة-بعبارة اخرى-تقوم (بتمويل ديونها)[١١].

لقد تزامن كل ذلك مع الموجة الطاغية للعولمة التي هي في معظم اوجهها ترويج للرأسمالية الجديدة. وهذه العولمة هي الاخرى تنطوي على تناقضات عديدة لعل اهمها: النمو غير المتكافئ والتركز المتزايد في الثروة والتحيز لراس المال ووطنية العمل والتناقض بين عولمة الاقتصاد وقطرية نظم الحكم. والتناقضات المرتبطة بالتنميط الثقافي وطمس الهويات الوطنية واخيراً التناقضات المرتبطة بازدياد درجة اللا يقين في الاقتصاد العالمي وزيادة التعرض للصدمات الخارجية من دون القدرة على مواجهتها بالجهود المنفردة للدول"[١٢].

واذا كانت الرأسمالية في القرن الـ١٨ تسير بخطى وئيدة نحو المزيد من الربح فأن اللبرالية الرأسمالية الجديدة اليوم تسير بخطى اسرع.

---

(٩) هانز بيتر مارتن وهارالد شومان، المصدر السابق، ص١٩.
(١٠) ميشيل شوسودوفسكي، المصدر السابق، ص١٨.
(١١) المصدر نفسه، ص٢٨-٢٩.
(١٢) ابراهيم العيسوي، الغات واخواتها: نظام التجارة العالمية ومستقبل التنمية العربية، ط٣، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠١، ص٢١٩-٢٢٠.

واذا كانت هذه الرأسمالية قد سحقت في طريقها كل ما كان يشكل عقبة في دارها منذ قرون، فكيف سيكون تعاملها اليوم مع ساحتها الاستعمارية المفضلة أي العالم الثالث؟

٢. انعكاسات الازمة على العالم الثالث: (التبعية المتجددة)

ينظر الى العالم الثالث دوماً على انه مصدر من مصادر تهديد السلم والامن الدوليين، والسبب في ذلك هو ليس العالم الثالث في حد ذاته، بل هو الفقر الذي يولد العنف، والعنف بدوره يولد عدم الاستقرار[١٣].

لقد خرج العالم الثالث من النظام الدولي السابق مثقلاً بالديون وعجز غالبية دولة عن ايجاد الحلول المناسبة لمشكلة التنمية السياسية والاقتصادية. ولهذا فهو غير مستعد لتقبل نظام اقتصادي عالمي جديد تقوده القوى الكبرى وتلعب فيه التكتلات الاقتصادية دوراً رئيساً خصوصاً وان هذه التكتلات يساعد قيامها على تنظيم علاقات (شمال-جنوب) بما يتلائم مع متطلبات الهيمنة التي يمارسها النظام الجديد[١٤].

لقد بلغ حجم الدين الخارجي لدول العالم الثالث في الوقت الراهن حدود (٢ ترليون) دولار وذلك ما ادى الى زعزعة هذه البلدان وحدوث انهيار لعملاتها الوطنية وقاد الى هزات وصراعات اجتماعية وعرقية تمثلت بالحروب الاهلية[١٥].

وبسبب ما يسمى بـ(الاصلاح الاقتصادي الدولي) ومنذ الازمة الحالية التي اطاحت بسوق نيويورك للاوراق المالية عام ١٩٨٧ (الاثنين الاسود) حدثت اهتزازات وتقلبات كثيرة في اسواق الاوراق المالية تحملت دول العالم الثالث الجزء الكبير منها، وذلك نتيجة لانهيار العملات الوطنية في اوروبا الشرقية وامريكا اللاتينية، ونتيجة لـ(افلاس) اسواق جديدة مثل (مكسيكو، بانكوك، القاهرة، بومبي) وهكذا تحولت اسواق الاسهم الخارجية الى "وسيلة من وسائل نهب فوائض الدول النامية"[١٦] وهكذا يبدو العالم الثالث مرة اخرى في موضع الخطر.

ان من اهم الاخطار التي تواجهها دول العالم الثالث امام العولمة وادواتها هو ظاهرة تهميش هذه الدول في التجارة الدولية خصوصاً وان الكثير منها لا يستطيع الاستفادة من تحرير التجارة وتبعات العولمة. كما ان النظام الاقتصادي الدولي الراهن كشف اقتصاديات العالم الثالث ووضعها تحت تأثير الضغوط السياسية الخارجية لمعالجة اوضاعها الاقتصادية[١٧].

وازاء هذه (اللا تكافؤية) بين دول العالم الثالث المتخلفة ودول العالم الرأسمالي المتقدمة يبرز التساؤل: هل كانت هناك محاولات للحد من هذه اللا تكافؤية؟

---

[١٣] د. رياض عزيز هادي، العالم الثالث اليوم، قضايا وتحديات، سلسلة افاق (١٦)، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ١٩٩٧، ص٥٩.
[١٤] المصدر نفسه، ص٣٥.
[١٥] ميشيل شوسودوفسكي، المصدر السابق، ص١٧.
[١٦] المصدر نفسه، ص٢٣.
[١٧] د. رياض عزيز هادي، المصدر السابق، ص٦٩.

تأريخياً، ترجع المحاولات الاولى الى خمسينات وستينات القرن الماضي. فنتيجة لتدهور شروط التجارة بين البلدان اصدرت الامم المتحدة قراراً في عام ١٩٦١ بعنوان (التجارة الدولية اداة للتنمية). ثم اصدر المجلس الاقتصادي قراراً برقم (٩١٧) عام ١٩٦٢ تضمن الدعوة الى عقد مؤتمر للتجارة والتنمية وفي عام ١٩٦٣ عقدت في نيويورك اجتماعات للكتلة الافرو اسيوية والامريكية اللاتينية في الامم المتحدة للتحضير للمؤتمر المذكور. وكان عدد البلدان النامية المشتركة ٧٧ دولة عقدت بالتالي مؤتمرها في جنيف ١٩٦٤ كهيئة تابعة للامم المتحدة تحت اسم (مجموعة الـ٧٧). وكان المؤتمر بمثابة حل وسط بين المطالب الرأسمالية ومطالب البلدان النامية[١٨].

ولكن دور هذه المجموعة بقي مهمشاً الى الوقت الحاضر. فأعادة هيكله الاقتصاد العالمي الذي يدار اليوم في واشنطن من قبل مؤسسات تنكر على العالم الثالث امكانية بناء اقتصاد وطني ستهمش دور وتطلعات هذه الدول. وهكذا فان تدويل السياسة الاقتصادية ادى الى تحويل بعض هذه البلدان الى مناطق اقتصادية مفتوحة او احتياطي للايدي العاملة الرخيصة والموارد الطبيعية[١٩].

ان ادماج البلدان النامية في الاقتصاد العالمي يشكل احدى مطالب المجتمع الدولي ولكن هذا "امر بعيد المنال نظراً لاصرار البلدان الرأسمالية على تبوء مركز حاسم في ادارة الاقتصاد العالمي"، حتى الاتفاقات الـ١٤ التي تم التوصل اليها في جولة الاورغواي الثامنة عام ١٩٩٧ والتي نشأ عنها (منظمة التجارة العالمية WTO) تشتمل على ثغرات كثيرة تستطيع من خلالها البلدان المتقدمة التملص من التزامها[٢٠].

لقد اثبت الواقع ان هناك محاباة وتساهل في شأن بعض العلاقات غير المتكافئة بين المركز الرأسمالي والدول النامية في العالم الثالث من خلال منظمة التجارة العالمية وهناك امثلة عديدة على ذلك:

فالولايات المتحدة التي تعتبر مركز النظام الرأسمالي اليوم والتي كانت هي راعية منظمة التجارة العالمية قد خرقت قوانين المنظمة نفسها عندما فرضت رسوماً على الكازولين المستورد من فنزويلا والبرازيل وعندما قيدت وارداتها للملابس القطنية من كوستاريكا والهند[٢١].

والواقع ان العلاقات غير المتكافئة هي ليست نتاج عمليات اقتصادية ودولية بقدر ما هي حالة متعمدة من جانب المركز الرأسمالي، بل اصبحت قاعدة من قواعد النظام الاقتصادي الدولي الجديد، كما يقول ميشيل شوسودوفسكي استاذ علم الاقتصاد في جامعة اوتاوا" ان المؤسسات الدولية والشركات لا يمكنها ان توسع اسواقها الا من خلال اعاقتها

---

[١٨] برهان محمد نوري، المصدر السابق، ص٣٥-٣٦.
[١٩] ميشيل شوسودوفسكي، المصدر السابق، ص٤٨.
[٢٠] برهان محمد نوري، المصدر السابق، ص٢٢٧-٢٢٨.
[٢١] ماجد شاهي، "الدول النامية ونظام فض النزاعات في المنظمة العالمية للتجارة"، مجلة النهضة، العدد٧، جامعة القاهرة، ابريل ٢٠٠١، ص٤.

وتدميرها للقاعدة الانتاجية المحلية للبلدان النامية وذلك عن طريق اعاقة الانتاج المحلي المخصص للسوق الوطنية والقضاء عليه، في حين تدفع الشركات الصغيرة والمتوسطة نحو الافلاس او تجبر على الانتاج لصالح موزع عالمي. وتباع الشركات الحكومية الى القطاع الخاص او يجري غلقها ويصبح المزارعون المستقلون فقراء"[٢٢].

ولعل السهم الاخر (وليس الاخير) الذي اخرجه المركز الرأسمالية من جعبته تجاه العالم الثالث هو ان الشركات المتعددة الجنسية هي بصدد عمليات اندماج واعادة توطين للسيطرة على القدرات الاقتصادية في العالم "دون ان يكون للحكومات دور يذكر في رسم استراتيجيتها التي ستصب في الاخير في قنوات الثالوث الاكبر: الاتحاد الاوروبي والولايات المتحدة واليابان"[٢٣].

ولهذا الامر، وبما نتيجة للعلاقات غير المتكافئة، فانه من غير الطبيعي"ان البلدان المنخفضة الدخل والتي تمثل ٦٥%من سكان العالم فيها الهند والصين ويعيش فيها ٣مليارات نسمة لم تحصل في عام ١٩٩٣ مثلاً الا على ٥% تقريباً من اجمالي الدخل العالمي. وهي نسبة اقل من اجمالي الناتج المحلي لفرنسا ومستعمراتها في اعالي البحار. اما الدول الافريقية الواقعة جنوب الصحراء قاطبة والتي يعيش فيها نحو ٦٠٠ مليون نسمة فان ما يحصل عليه تقريباً يساوي نصف اجمالي الناتج المحلي لولاية تكساس"[٢٤].

ان النظام الدولي الجديد بصورة عامة يربط بين الديمقراطية واقتصاد السوق. والواقع ان هذا الربط هو ربط ظاهري استثمره الغرب في القمم والمؤتمرات التي عقدت في غمرة قيام النظام العالمي الجديد خلال فترة التسعينات لعولمة الديمقراطية واقتصاد السوق في ان واحد. فحتى المؤتمر العالمي لحقوق الانسان الذي عقد في (فينا) في حزيران ١٩٩٣ نصت الفقرة الخامسة في بيانه على"انه ينبغي للمجتمع الدولي ان يدعم اقل البلدان نمواً، الملتزمة بعملية الديمقراطية والاصلاحات الاقتصادية كي تنجح في انتقالها الى الديمقراطية والتنمية الاقتصادية"[٢٥].

ولكن هل من المتوقع ان تنتقل هذه الدول النامية، في ظل العلاقات غير المتكافئة بين المركز الرأسمالي والاطراف، بين ليلة وضحاها الى نظام (ديمقراطي متحرر واقتصادياً) وفق المنطق الرأسمالي الجديد؟

الجواب: كلا. ولعل رئيس الوزراء الماليزي (مهاتير محمد) لم يجاف الحقيقة بهذا الشان عندما قال: "ان الدول الصناعية استغرقت ما يزيد على ١٠٠عام للوصول الى مستوى التنمية الذي بلغته قبل ان يقترحوا تبني العولمة واللبرالية، ولذلك فان من عدم

---

[٢٢] ميشيل شوسودوفسكي، المصدر السابق، ص١٩.
[٢٣] برهان محمد نوري، المصدر السابق، ص٢٣٤.
[٢٤] ميشيل شوسودوفسكي، المصدر السابق، ص٤٠١.
[٢٥] د. رياض عزيز هادي، المصدر السابق، ص٦٧.

الانصاف ان نتوقع ان تقوم الدول النامية بتحرير نظمها وان تفتح حدودها في نفس الوقت مع الدول المتقدمة"[٢٦].

ان معرفتنا بهذه الازمة لا تكتمل الا من خلال دراسة نماذج للازمات التي وقعت في بلدان العالم الثالث وفي مقدمتها الازمة الاسيوية وازمة امريكا اللاتينية.

ثانياً: ازمة العالم الثالث:

اذا شئنا ان ندخل في صلب ازمة العالم الثالث، الاقتصادية منها بالذات، فانه ليس من المستغرب ان تكون الازمة المالية هي القاسم المشترك في ازمات العالم الثالث الاقتصادية طالما ان راس المال هو الذي يتحكم في العملية الاقتصادية. واذا كانت هذه الازمات تحدث في السابق في دول المركز الرأسمالي فان الذي حصل اليوم هو (عملية تصدير) لهذه الازمة الى الدول النامية او المتخلفة او دول العالم الثالث، كما يحلو للبعض ان يسميها. فالازمة الاسيوية وازمة امريكا اللاتينية كلاهما كان يحمل طابعاً مالياً الا ان هناك فرقاً واحداً وهو ان الازمة الاسيوية كان سببها راس مال الغربي بينما كان سببًا الازمة اللاتينية المؤسسات المالية الدولية مثل صندوق النقد والبنك الدولي. ولو ان السبب الرئيسي لكل هذه الازمات هو سياسات هذه البلدان اصلاً والتي فتحت الباب على مصراعيه امام الخارج وما نتج عنه من تبعية واستعمار في السابق وانفتاح وتدخل وتهميش في الوقت الراهن.

١. الازمة المالية الاسيوية: (اخطار التدفق الرأسمالي)

لقد حققت ما تسمى بـ(دول النمور الاسيوية): كوريا الجنوبية، تايوان، سنغافورة، هونغ كونغ ثم ماليزيا واندنوسيا وتايلاند والمناطق الجنوبية في الصين نجاحاً في تحقيق اداء اقتصادي متميز حتى استحقت لقب (المعجزة الاسيوية) حيث حققت معدلات مرتفعة للنمو الاقتصادي والتصنيع في غضون فترة محدودة نسبياً بفضل نجاح نمط التنمية الصناعية الموجه للتصدير، وفي الوقت نفسه اشباع حاجات الاسواق المحلية في هذه الدول[٢٧].

كما سميت (بالمعجزة الاقتصادية) كونها دليلاً على (جدارة نظام السوق لكسر طوق الفقر). فقد طبقت النمور الاسيوية ستراتيجية رفضها الغرب رفضاً شديداً وهي: دعم مالي كبير على كل الانشطة الاقتصادية "فبدلاً من ان تحذو حذو المكسيك وتصبح شاة تنحر في مجزرة المنافسة الدولية-كما سنرى-طور نمو التنمية الموجهة حكومياً من جكارتا الى بكين مجموعة من الاساليب التي تتيح لهم فرصة توجيه عملية التنمية"[٢٨].

وقد شعرت الولايات المتحدة بالمدى الذي وصلت اليه النمور الاسيوية والدول الناهضة في شرق اسيا والذي تجلى ايضاً باجتياح السلع الاسيوية للسوق الامريكية فسعت

---

[٢٦] مهاتير محمد، المصدر السابق، ص١.

[٢٧] جلال عبد الله معوض، العلاقة بين الديمقراطية والتنمية: دراسة نقدية" في: العلاقة بين الديمقراطية والتنمية، مركز الدراسات الاسيوية، جامعة القاهرة، ١٩٩٧، ص٤٤.

[٢٨] هانز بيتر مارتن وهارالد شومان، المصدر السابق، ص٢٦٠-٢٦٢.

الى عقد مناطق تبادل حرة ولقائات تعاونية تعقد سنوياً من اجل الحد من عجزها التجاري ودفع الدول الاسيوية ايضاً الى الاشتراك في تحمل الاعباء العسكرية الامريكية في المنطقة[٢٩].

لقد كان خطأ النمور الاسيوية هو انها سمحت باستثمارات مالية لم تكن بحاجة اليها تعود الى مضاربين متعددي الجنسية سوف يلعبون دوراً في الازمة.

بدأت الازمة في صيف عام ١٩٩٧ في تايلاند بانسحاب واسع النطاق لرؤوس الاموال في اسواق المال المحلية ثم امتدت لتشمل اندونيسيا، ماليزيا، هونغ كونغ وسنغافورة وكوريا الجنوبية، الفلبين وتايوان، تمثلت بهروب رؤوس الاموال الى الخارج وانهيار عدد كبير من الشركات والمصارف وهبوط معدلات النمو الى ما دون الصفر، ثم امتدت الازمة لتشمل اليابان واوروبا الشرقية وروسيا وامريكا اللاتينية. وقد انخفض معدل النمو ٦ بالمئة في عام ١٩٩٦ الى اقل من ٢% في عام ١٩٩٨، وكانت محصلة الازمة في بلدان النمور الاسيوية هو انهيار اسواق المال وتدهور اسعار الصرف ونضوب العملات الصعبة[٣٠].

وهكذا تحول النمو الاقتصادي في معظم هذه البلدان الى كارثة اقتصادية ساهم فيها المضاربون الغربيون من امثال الامريكي (جورج سوروس). ولتذهب سنوات طويلة من الكفاح والجهود ادراج الرياح.

لم يكن رد الفعل ازاء هذه الازمة واحداً، فبعض البلدان طلب يد المساعدة من المؤسسات الدولية فخضعت لشروطه اقراضية الجائرة مثل اندونيسيا التي حصلت على ١٠٠ مليار دولار مقابل شروط قاسية، ولكن بالمقابل، رفضت دول اخرى اللجوء الى هذه المؤسسات معتمدة على امكاناتها الخاصة مثل ماليزيا.

ان ما حصل في اسيا اعطى مؤشراً خطيراً لظاهرة رافقت عمل المضاربين الاجانب وهي ظاهرة (صناديق التحوط). فبالنسبة لاندونيسيا مثلاً عمل المضاربون الاجانب من خلال هذه الصناديق الى خفض قيمة العملة الاندونيسية بنسبة ٦٠٠% ابان الازمة وهو ما يعني ان يستدين الاندونيسيون ٦ مرات اكثر لسداد كل دولار واحد، وذلك بحد ذاته كان تكريساً للازمة[٣١].

لقد نبه الرئيس الماليزي (مهاتير محمد) الى هذه المسألة عندما أكد على ان اصلاح النظام الاقتصادي الدولي يستلزم وقف صناديق التحوط من الاضرار بقيمة العملات الوطنية. فصناديق التحوط هذه تحتوي على مبالغ ضخمة عن العملات الوطنية يملكها المضاربون. فجورج سوروس مثلاً كان لديه (بليون دولار في واحدة من هذه الصناديق، ولذلك هو وحدة اكبر من البنوك المركزية في العالم ومعظم البنوك المركزية

---

(٢٩) فتح الله ولعلو، تحديات عولمة الاقتصاد والتكنولوجيا في الدول العربية، منتدى الفكر، عمان، ١٩٩٦، ص٣٧-٣٩.
(٣٠) ابراهيم العيسوي، المصدر السابق، ص١٧٩-١٨٠.
(٣١) مهاتير محمد، المصدر السابق، ص١٣.

في العالم الثالث، فاذا ما بدأت هذه الصناديق بالبيع والبنوك المركزية بالشراء للحفاظ على قيمة العملة، فان البنوك المركزية سوف تفقد كل احتياطاتها، بينما يظل في حوزة المضاربون اموالاً طائلة[٣٢].

من هذا نستنتج ان الازمة الاسيوية كانت نتاجاً طبيعياً للتدفق الرأسمالي الغربي على وجه الخصوص مما ترك الباب مفتوحاً للمضاربين الاجانب في ان يتحكموا بالاحوال الاقتصادية في المنطقة.

٢. الازمة في امريكا اللاتينية: (اخطار المؤسسات الدولية)

تختلف دول امريكا اللاتينية عن دول اسيا في كونها قد انفتحت منذ زمن بعيد على اقتصاد السوق يحكم ظروف تاريخية معينة، لذا فان اخطار الاستثمار الاجنبي كانت امريكا اللاتينية قد خبرته وعلى الاخص رأس المال الامريكي. والذي تعاني منه الان هو ليس الازمة بطبيعتها التجريدية بقدر ما هو آثار الوصفات (المهلكة) التي تصوغها لها المؤسسات الدولية في واشنطن والتي تزيد من وطأة الازمة. ومن المعروف ان معظم دول امريكا اللاتينية تعاني من ازمة اقتصادية لكن اخطر واوضح الازمات تتمثل في الازمتين المكسيكية والارجنتينية.

أ. الازمة المكسيكية:

الازمة في المكسيك لم تكن جديدة. فقد برزت بشكل واضح في بداية ثمانينات القرن الماضي عندما اثقلت الديون كاهل هذا البلد. لكن الازمة الجديدة التي لم تكن منعزلة عن ارث الماضي بدأت في كانون الاول عام ١٩٩٤ عندما اجبرت الحكومة المكسيكية على تعويم عملتها الوطنية (البيزو) الامر الذي ادى الى نقص كبير في قيمتها، حيث بدأ الافراد والمؤسسات المالية بسحب استثماراتهم مما خلق ازمة كبيرة لم تهدد المكسيك فقط وانما النظام المالي الدولي ككل. وهذا ما دفع صندوق النقد الدولي وبطلب من الولايات المتحدة لتقديم قرض لا سابق له بقيمة ٥٠ مليار دولار الى المكسيك كحل للازمة[٣٣].

كانت المكسيك قد فتحت ابوابها للاستثمارات الاجنبية منذ زمن بعيداً ولكن منذ الثمانينيات فتحت الباب على مصراعيه والغت كل العوائق التي تقف في سبيلها. بل ذهبت الى ما هو اكثر من ذلك عندما دخلت منطقة التجارة الحرة التي تعرف باسم (نافتا NAETA) مع الولايات المتحدة وكندا من اجل التكامل مع اقتصاد امريكا الشمالية، وعلى مدى عر سنوات نفذ ثلاث رؤساء مكسيكيين كل ما اراده صندوق النقد الدولي

---

[٣٢] المصدر نفسه، ص١٤.

[٣٣] صلاح عبد الحسن وهناء عبد الغفار السامرائي، الاستثمارات الاجنبية: المسوغات والاخطار (حلقة نقاشية)، بيت الحكمة، ١٩٩٨، ص١٦-١٧.

والبنك الدولي تماماً على الرغم من الاضطرابات السياسية والتمردات الاجتماعية، ولهذا اعتبر اللبراليون الكبار انهم (عثروا في المكسيك على تلميذهم النموذجي)[٣٤].

لقد كان للتدخل الامريكي وما فرضه على صندوق النقد الدولي والبنوك المركزية اثر في انقاذ الوضع المالي في المكسيك ليس من اجل المكسيكيين في الواقع وانما من اجل مجموعة المستثمرين الامريكان هناك بالدرجة الاولى ثم من اجل ان لا تسري الازمة الى مناطق اخرى. وهكذا جنى الضاربون، الامريكان منهم خاصة، ثمار المليارات الخمسين الممنوحة للمكسيك حتى ان مدير صندوق النقد الدولي اعترف بهذه الحقيقة عندما قال (ان العالم في قبضة هؤلاء الصبيان)[٣٥].

ب. الازمة الارجنتينية:

في الوقت الذي بدأت تنفرج فيه الازمة الاسيوية ١٩٩٧-١٩٩٨ بدأت مظاهر الركود تدب في الارجنتين وبدأت ازمة جديدة. وهنا يرتكب صندوق النقد الدولي-او لعله اصر على ارتكاب نفس الخطأ في علاجه للازمة الاسيوية والذي هو: تشجيع سياسة انكماشية لا تؤدي الا الى المزيد من التدهور[٣٦].

لقد كانت الازمة الارجنتينية نتيجة طبيعية لاخطاء استمرت زهاء عقد كامل، فجذور الازمة تعود اصلاً الى عقد الثمانينات من القرن الماضي ابان التضخم الجامح ومحاولات علاج الازمة من خلال ربط العمة الارجنتينية (البيزو) بالدولار الامريكي تحت رعاية صندوق النقد الدولي[٣٧].

في بداية التسعينات استعانت الحكومة الارجنتينية بأستشارة مدير البنك الدولي (دومنيك كافالو) الذي عمد الى تطبيق وصفات الخبراء في واشنطن بكل دقة، من تفكيك القطاع العام عبر تسريح الآلاف من الموظفين الى الخصخصة وتحرير الاقتصاد، وقد ابتدع (كافالو) هذا نظاماً لتحويل العملة يقوم على معدل سعر صرف ثابت بين البيزو والدولار الامريكي اثر بصورة سيئة على عمليات التصدير مما ادى الى افلاس الشركات الوطنية[٣٨].

وقد استمر نظام الصرف الثابت هذا على حساب ارتفاع معدلات البطالة كما فرض ارتفاع اسعار الفوائد على الديون عبئاً كبيراً على ميزانية الدولة واصبح ٩% من الناتج القومي مخصص لسداد الديون[٣٩].

الازمة لم تنته عند هذا الحد فقد عاد (كافالو) عام ٢٠٠١ يقترح خفضاً اخر في الانفاق الحكومي في رواتب الموظفين والرواتب التقاعدية بنسبة ١٣% ويقترح خفضاً

---

(٣٤) هانز بيتر مارتن وهارالد شومان، المصدر السابق، ص٢٥٤.
(٣٥) المصدر نفسه، ص٩٦.
(٣٦) جوزيف ستغليت، "دروس مستقاة من كارثة الارجنتين"، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد٢٦، ٢٠٠١، ص١١١.
(٣٧) المصدر نفسه، ص١١٠.
(٣٨) صحيفة الثورة البغدادية في ٢٠٠٠/١/٢٢، عن لوموند دبلوماتيك.
(٣٩) جوزيف ستغليت، المصدر السابق، ص١١١.

اخر في الانفاق ايضاً في ميزانية عام ٢٠٠١ بقيمة ٩ مليارات، وتلك كانت هي الشرارة التي فجرت الازمة[٤٠].

وفي ظل وضع كهذا اصبح البنك المركزي في الارجنتين "يعمل كمجلس نقدي بتوجيه من دائنيه الاجانب، بحيث جرى تصفية البنوك التجارية الكبيرة في الارجنتين ضمن الموجه الجديدة لتحويل الملكية العامة الى القطاع الخاص التي يرعاها صندوق النقد الدولي وبيعها الى المستثمرين الاجانب"[٤١].

ولكن الذي زاد الازمة اضطراماً هو عندما رفض صندوق النقد الدولي في ٥ كانون الاول ٢٠٠١ منح الحكومة الارجنتينية قرضاً بقيمة (١,٣٦٤) مليار دولار على الرغم من تنفيذ الارجنتين كل توصيات الصندوق واوامره بالتقشف وخفض الانفاق الحكومي والتحرير الاقتصادي في الوقت الذي تواجه فيه ديناً خارجياً يقدر بـ(١٣٢) مليار دولار مما ادى الى حدوث هيجان واضطراب اجتماعي وسياسي تسبب في تغيير اربع رؤساء للبلد في غضون عشرة ايام. وزادت الحكومة من تفاقم هذا الهيجان حينما منعت المواطنين من سحب اكثر من الف دولار شهرياً وبشروط[٤٢]. وبالنتيجة فان مجتمع مثل مجتمع الارجنتين يبلغ تعداد نفوسه ٣٧ مليون سيكون عبء الازمة عليه ثقيلاً فالبطالة تشكل فيه ٢٠% والامية ٦٢% والفقر المدقع يعصف بـ(٥) ملايين والفقر العادي بـ(١٤) مليون. اما ثروات الزعماء السياسيين والنقابيين في الخارج فتقدر بـ(١٢٠) مليار دولار[٤٣].

وبالمحصلة فان الازمة العالمية وصلت الى منعطف خطير، كما يقول ميشيل شوسودوفسكي "عندما مد المضاربون والدائنون مخالبهم الى امريكا اللاتينية: اذ ان الخطة المالية لصندوق النقد الدولي، التي طبقت في روسيا وفي جنوب شرق اسيا ستؤدي الى الحاق الضرر في الاقتصادات الرئيسية في امريكا اللاتينية البرازيل، المكسيك، الارجنتين، فنزويلا. ان الخطة السرية لواشنطن تستهدف السيطرة على الممتلكات الانتاجية واعادة استعمار القارة"[٤٤].

ثالثاً: المداولات المستقبلية للازمة:

ليس من قبيل التكهن فقط ان تكون هنالك اثار ومدلولات مستقبلية لهذه الازمات، وذلك لانها ازمات يمكن ان يقال عنها بأنها (محطات) تاريخية تبلور اوضاعاً سيقدر لها في المستقبل القريب، ربما، ان تكون نظاماً راسخاً. اذ انها ستبلور، في الوقت نفسه، ارهاصات لانقلاب خطير لما اتفق على تسميته بالنظام الاقتصادي العالمي الجديد وذلك ما

---

[٤٠] صحيفة الثورة، المصدر السابق.
[٤١] ميشيل شوسودوفسكي، المصدر السابق، ص٤٣٨.
[٤٢] صحيفة الثورة، المصدر السابق.
[٤٣] صلاح عبد الحسن وهناء عبد الغفار السامرائي ، المصدر السابق، ص٢٢.
[٤٤] ميشيل شوسودوفسكي، المصدر السابق، ص٤٣٨.

سينسحب حتماً على ما سمي ايضاً بالنظام الدولي او العالمي الجديد. ويمكن تحديد هذه المدلولات او المؤشرات المستقبلية بمدلولات سياسية واقتصادية واجتماعية.

أ. المدلولات السياسية (الارادة السياسية):

من المعروف ان الاقتصاد هو الفاعل او المحور الاساسي في عملية التدويل التي يفرضها النظام العالمي، وعليه، فان العامل السياسي اصبح في المرتبة الثانية خاصة في المجتمعات التقليدية وهكذا استطاعت العملية الاقتصادية ان تؤثر على العملية السياسية "ولا جدال في ان ذلك من شأنه تحويل النمط التقليدي الذي يعتمد على العمليات السياسية في الحكم الى نمط تتحكم فيه مسارات العملية الاقتصادية الموجهة من الخارج"(٤٥).

في ظل النظام الاقتصادي العالمي الجديد وعولمة راس المال فأنه من الصعب على الدولة فرض سيادتها طالما انها تضم بين ظهرانيها شركات متعددة ومتعدية الجنسية لها تمويل وعمالة واسواق ذات طابع دولي حتى وان كانت هذه الشركات تعمل نظرياً تحت سيطرة الدولة وقوانينها(٤٦).

ان الغرب عندما يطرح، على العموم، مفهوم "الديمقراطية زائد اقتصاد السوق"، انما يهدف بالدرجة الاولى ان تكون الديمقراطية ورقة لتحقيق منفعته بتحقيق اقتصاد السوق عالمياً. فالديمقراطية بنظر الغرب تعني في الواقع وسيلة او غطاء لما يسمى بالتحرير الاقتصادي، فالولايات المتحدة راعية مثل هكذا شعارات لازالت تدعم نظماً غير ديمقراطية وغير مراعية لحقوق الانسان، بل انها تعترف بذلك صراحة حيث يشير مستشار الامن القومي الامريكي الى هذه الانتقائية بقوله: "على استراتيجيتنا ان تكون براغماتية، فمصالحنا في الديمقراطية والاسواق لا تقف وحدها.. فالمصالح الامريكية ستدفعنا احياناً الى مصادقة او حتى الدفاع عن دول غير ديمقراطية لاسباب ذات منفعة متبادلة"(٤٧).

لقد بدأ ان هنالك تناقضاً واضحاً بين السوق والديمقراطية حتى في دول العالم المتقدم في التسعينات فموجة العداء للاجانب السائدة في اوروبا الغربية وامريكا اصبحت ظاهرة جلية تأخذها السياسة بعين الاعتبار. فمن اجل الحد من الهجرة ونزوح اللاجئين ضربت بعض الحكومات عن حقوق الانسان صفحاً، بل ان قوانين للهجرة واجراءات صارمة قد وضعت ولازالت توضع(٤٨). ولعل ما جرى في اعقاب هجمات ١١ ايلول على واشنطن ونيويورك يزيد الدليل وضوحاً تحت حجة مكافحة الارهاب.

لقد افرزت الازمة الاسيوية مؤشرات سياسية بعد عام ١٩٩٧ تمثلت بالرفض الجماهيري المناهض للعولمة خلال انعقاد المؤتمرات الدولية المهمة بل ويمكن رصد حتى تحفظات الكثير من الدول في هذه المؤتمرات والاجتماعات ومثال ذلك الاجتماع الوزاري

---

(٤٥) احمد مجدي حجازي، الثقافة العربية في زمن العولمة، دار قباء، القاهرة، ٢٠٠١، ص٢٦.
(٤٦) انظر: د. رياض عزيز هادي، المصدر السابق، ص٧٥-٧٦.
(٤٧) هانز بيتر مارتن وهارالد شومان، المصدر السابق، ص٣٨٢.
(٤٨) حول هذا الموضوع انظر: ابراهيم العيسوي، المصدر السابق، ص٢٠٤.

لمنظمة التجارة العالمية في سياتل عام ١٩٩٩ والاجتماع المشترك لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي في واشنطن ٢٠٠٠ واجتماع المنتدى الاقتصادي في دافوس ٢٠٠٠ ومؤتمر الامم المتحدة العاشر للتجارة والتنمية الاونكتاد في بانكوك ٢٠٠٠ واجتماع مجموعة السبعة والسبعين في هافانا عام ٢٠٠٠ الذي كان نقطة بارزة في سياق الموقف المعارض للتوجه الجديد لما يسمى بالنظام الاقتصادي الدولي الجديد[٤٩].

كذلك الامر نفسه لافرازات الازمة الارجنتينية والمكسيكية وما سببتاه من عدم استقرار سياسي يمكن ان يتحول، فيما لو استمر الوضع على ما هو عليه، الى ثورات مسلحة ربما تعود معها موجة الانقلابات العسكرية مرة اخرى على الساحة.

ولعل اهم ما يقال في الشأن السياسي للمدلولات المستقبلية لازمات العالم الثالث لاقتصادية هو ان هذه الازمات سوف يكون لها انعكاس سلبي على مراكز العالم الرأسمالي، فتفاقم الازمات في العالم الثالث يعني في بعض جوانبه زيادة في اعداد الهجرة الى المراكز الرأسمالية في اوروبا وامريكا يؤدي الى تشدد اوروبي وامريكي في قوانين الهجرة الامر الذي يؤدي انعكاس اثار الازمة مرة اخرى على العالم الثالث ليتمثل الامر هذه المرة بشكل اضطرابات اهمها الاضطرابات السياسية. وبالمحصلة فان الاضطراب المتزايد في العالم الثالث والذي يأخذ صفة الاستمرار سوف يؤدي الى تعثر عمل المركز الرأسمالي العالمي من خلال عدم استطاعته فرض سيطرته على الاطراف.

ان الظروف الحالية في البلدان الرأسمالية المتقدمة غير ملائمة في الوقت الراهن لاتخاذ خطوات سياسية من شأنها تحقيق العدالة مع الدول الفقيرة او الاقل نمواً في العالم الثالث.

ان الحل الذي تتطلع اليه بلدان العالم الثالث والذي هو اقامة علاقات اقتصادية متكافئة، لا يعبر عنه الا من خلال ارادة سياسية حقيقية من خلال الدعوة الى نظام اقتصادي دولي حقيقي قائم على المساواة في السيادة وتكافؤ الفرص[٥٠].

وهكذا يبدو ان "استعادة الارادة السياسية، اي، استعادة اولوية السياسة على الاقتصاد هي المهمة المستقبلية الاساسية "كما يقول (هانز بيتر مارتن) احد مؤلفي كتاب فخ العولمة[٥١].

ب. المدلولات الاقتصادية (الخيارات غير الرأسمالية):

يؤشر السوق العالمي اليوم على اختفاء الاقتصاد الوطني. أي اختفاء الصناعات الوطنية التي تسد الحاجة المحلية. فقد تم التخلي عن معظم الهيكليات ودمرت معظم القاعدة الصناعية. كما ان محور الازمة الاقتصادية اليوم يكمن في الديون العامة الكبيرة والضغط الذي يمارسه الدائنون على الدولة الوطنية، في انحاء العالم[٥٢].

---

[٤٩] برهان محمد نوري، المصدر السابق، ص٢٤٥.
[٥٠] هانز بيتر مارتن وهارالد شومان، المصدر السابق، ص٢٩٧.
[٥١] ميشيل شوسودوفسكي، المصدر السابق، ص ٣٢-٣٣.
[٥٢] ابراهيم العيسوي، المصدر السابق، ص١٨٤.

وعلى عكس ما ذهب اليه النقد الدولي في تفسيره للازمة على انها جاءت نتيجة للتدخل الحكومي المفرط في العملية الاقتصادية فان الواقع يثبت بان الازمة حدثت نتيجة للتقليص المتزايد لتدخل الدولة في السنوات الاخيرة التي سبقت الازمة. لقد مارست بعض الدول مثل كوريا الجنوبية وتايلاند تحريراً مالياً مفرطاً ادى الى افراط في الاستثمار المالي[٥٣].

ولا يخفى ما لراس المال المعولم عن طريق الشركات المتعددة الجنسية من اثار خطرة على الدول التي تعمل فيها، هي تتمتع ببدائل غير متاحة للشركات المحلية وهذا ما يسهل عليها التهرب من الخضوع للقوانين الحكومية في البلد المضيف[٥٤]. ولعل اهم المدلولات الاقتصادية للازمة في هذا المجال هو ان الجانب المالي كان اهم مظاهر هذه الازمة وان تركه بيد القطاع الخاص الاجنبي هو امر غير محمود. وربما كان تحويل مهام التنمية الى القطاع الخاص هو اخطر ما في الموضوع. علاوة على ذلك فان هذا القطاع قد زاد من عبء الدين الخارجي على الدولة من خلال قروضه الخارجية[٥٥].

ان السؤال الذي يبرز هنا هو انه اذا كانت اللبرالية الجديدة قد اثبتت فشل وصفاتها في العالم الثالث فهل من مسلك اخر تسلكه دول هذا العالم؟

لقد اثارت اللبرالية الجديدة واقتصاد السوق الحنق عليها في الكثير من مناطق العالم عبرت عنها ردود الافعال لتي تمثلت باتجاهات تدعو الى عودة الاشتراكية واتجاهات تدعو الى خيار يربط بين اتجاهات اشتراكية واتجاهات رأسمالية واتجاه يدعو الى ما يسمى بالتنمية المستقلة.

بالنسبة للخيار الاشتراكي فان البعض يرى ان (عالمية الاقتصاد) انما هي البذرة التي ستعود الاشتراكية من خلالها[٥٦]. فالبعض يرى بأن الاشتراكيين بدؤا بالظهور من خلال برامج واضحة في داخل البلدان الرأسمالية من خلال جماعات الخضر وحركات الحقوق المدنية وما الى ذلك[٥٧].

اما الذين يطرحون برنامج الموائمة الاشتراكية-الرأسمالية فان برنامجهم يقوم على تجاوز الاصطدام المفاهيمي بين النموذجين الذي كان يجري خلال الثلاثين عاماً الماضية في بلدان العالم الثالث والموائمة بينهما ضمن استراتيجية تقوم على الربط بين القطاعين العام والخاص مع اعادة الاعتبار لوظيفة الدولة في العمل التنموي ضمن توجه ديمقراطي[٥٨].

---

[٥٣] صلاح ابو الحسن وهناء عبد الغفار السامرائي، المصدر السابق، ص٤٣.
[٥٤] ابراهيم العيسوي، المصدر السابق، ص١٨٥.
[٥٥] المصدر نفسه، ص١٨٥.
[٥٦] Tony Saunales, op. Cit., p.s.
[٥٧] Liwlley a, H. Rockwell, Jr,. "The Future of Socialism". The Free market, Vol (18), Aug, 2000, mises. Org. p.17.
[٥٨] فتح الله ولعلو، المصدر السابق، ص٥٨-٥٩.

اما خيار التنمية المستقلة الذي يرتكز على الاعتماد على الذات فان البعض يرى انه امر متعذر حالياً لان الدولة لا تستطيع ان تجعل نفسها في معزل عن النظام الدولي فالامر يتطلب تراكماً محلياً لرأس المال وقدرة اقتصادية تنافسية وارادة سياسية مستقلة[٥٩].

ج. المدلولات الاجتماعية (الهجوم الاجتماعي)

لقد بات واضحاً من خلال الازمات ان التكيف مع افرازات السوق العالمية يقود المجتمعات التي تتمتع باوضاع جيدة الى فوضى حتمية والى هدم البنية الاجتماعية[٦٠]. لقد كان الهدف الرئيسي، في الظاهر على الاقل، هو تعميم الفائدة من خلال نظام السوق وتحرير التجارة. الا ان العكس كان هو الصحيح، ففي منتدى المنظمات الاهلية الذي عقد مع الدورة الاستثنائية للجمعية العامة للامم المتحدة في ٢٦ حزيران ٢٠٠٠ لمتابعة تنفيذ قرارات مؤتمر القمة الاجتماعية الذي عقدت في كوبنهاكن عام ١٩٩٥، اعترف الامين العام للامم المتحدة في كلمته بان "عولمة الاقتصاد قد فشلت في الوفاء بوعودها لتحقيق الفائدة لملايين الاشخاص حول العالم"[٦١].

ان هذه الحقيقة اذا اضفناها الى حقيقة اخرى من داخل العالم الثالث وهي فشل برامج التنمية اصلاح خلال العقود السابقة تتبين لنا جسامة الامر.

ولعل من اهم الاخطار التي تواجه مجتمعات العالم الثالث في ظل النظام العالمي الجديد هو تهميش المعطى الاجتماعي والاهتمام فقط بالمعطيات الاقتصادية، وبدرجة اخرى السياسة، وهذا امر خاطئ "فمحاولة فصل السياسات الاقتصادية عن السياسات الاجتماعية ينتهي الى غض النظر عن الحقائق القاسية التي تعيشها معظم الدول النامية التي تتمثل بالفقر والامية والتخلف الاقتصادي وغيره"[٦٢].

لم يكن ذلك بالامر الغربي على الرأسمالية اللبرالية، يقول المؤرخ الاجتماعي (بولاني): "ان التصور الذي عم الحكام المؤمنين بالاقتصاد اللبرالي في القرن ١٩ والذي كان مفاده ان من الافضل لهم ترك مجتمعاتهم تدار من قبل نظام سوقي دولي الابعاد ينظم نفسه بنفسه ليس سوى (وهم) خطر ويحمل في طياته اسباب فشله وذلك لان سياسة دع المرء يعمل بما يخدم مصلحته والبضائع تنتقل عبر الحدود تحقيقاً لربح اوفر تدمر الاستقرار الاجتماعي باستمرار[٦٣].

---

[٥٩] اسامة عبد الرحمن: التنمية والتخلف وادارة التنمية: ادارة التنمية في الوطن العربي والنظام العالمي الجديد، سلسلة الثقافة القومية (٣٢)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٧، ص٢٨٣.

[٦٠] هانز بيتر مارتن وهارالد شومان، المصدر السابق، ص٢٩١.

[٦١] ابراهيم العيسوي، المصدر السابق، ص٤٠.

[٦٢] انظر: د. رياض عزيز هادي، المصدر السابق، ص٧٧.

[٦٣] هانز بيتر مارتن وهارالد شومان، المصدر السابق، ص ٣٨١.

ان ربط العولمة بحركة تداول راس المال الذي نتج عنه تدعيم اواصر الصلة بين الفئات القادرة على قيادة العمليات الاقتصادية وتوحد مصالحها في الدول المختلفة مما يشكل حراكاً اجتماعياً اثر على البنى التقليدية في المجتمعات النامية[٦٤].

ولعل اكثر التأثيرات في هذا المجال هو ظاهرة البطالة التي هي اولاً سمة من سمات العولمة وسمة من سمات الازمات وما يعقبها، وهو ما يؤدي الى اتساع الفجوة بين الطبقات او الشرائح الاجتماعية المختلفة، وهكذا يدمر التماسك الاجتماعي. ثم الا تعد وصفات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي وصفات (مهلكة) اجتماعياً، فأعادة الهيكلة وتقليل الانفاق، والاخطر من ذلك، تحجيم الخدمات العامة للدولة، كلها امور تخرب البنية الاجتماعية وتزيد الطبقات الفقيرة فقراً وما يتبع ذلك من زيادة في معدلات الجريمة والتباعد الطبقي والفئوي.

ولكن ما هو الحل؟

يضع الكثير من المختصين اليوم الحل فيما يسمونه بـ(الهجوم الاجتماعي) وليس من خلال الحلول الفنية. الهجوم الذي تشترك فيه جميع قطاعات المجتمع في كافة الدول "بحيث يكون هجوماً واسعاً يضم العمال والمزارعين، المنتجين المستقلين، المهنيين الاحرار، الفنانين، الموظفين الحكوميين، رجال الدين والطلبة والمثقفين"[٦٥]. يقول ميشيل شوسودوفسكي: "لابد من مشاركة جميع الحركات الاجتماعية في مختلف المناطق الرئيسية في العالم في الهدف المشترك الذي يدعو الى القضاء على الفقر من جهة وتحقيق السلام العالمي من جهة اخرى"[٦٦].

---

[٦٤] احمد مجدي حجازي، المصدر السابق، ص٢٥-٢٦.
[٦٥] ميشيل شوسودوفسكي، المصدر السابق، ص ٣٤.
[٦٦] المصدر نفسه، ص٣٥.

الخاتمة

من خلال هذا البحث يمكن التوصل الى النتائج التالية:

اولاً: يجب تثبيت حقيقة وهي ان ازمات العالم الثالث الاقتصادية هي ليست فقط مجرد ازمات وانما هي ازمات كان للعامل الخارجي بالتحديد اثر كبير في قيامها. ان الذي يجري في الوقت الراهن هو تصدير الازمة الرأسمالية من المركز الى الاطراف في العالم الثالث. وهو في الوقت عينه مزيداً من الامتصاص لموارد هذا العالم من اجل ادامة المركز. وهو ايضاً اجتياح عالي الفعالية للعولمة. اما الادوات فهي صندوق النقد والبنك الدوليين ومنظمة التجارة العالمية والشركات المتعددة والمتعدية الجنسية.

ثانياً: في ظل النظام العالمي الجديد فأن محاولة فك الارتباط بين ما هو سياسي واقتصادي وحتى اجتماعي انما هو ضرب من الوهم.

ثالثاً: ان النظام العالمي الجديد الذي يرفع شعاراً مزدوجاً هو (الديمقراطية واقتصاد السوق) انما يضع شعاراً ظاهرياً. فشعارات الديمقراطية وحقوق الانسان ما هي الا وسائل لتحقيق اقتصاد السوق الذي يأتي على رأس اولويات الرأسمالية العالمية بصرف النظر عن الكلف السياسية والاجتماعية التي يسببها.

رابعاً: ان الاشتراكية التي انهارت في معظم الدول تجد مبررات قبولها مرة اخرى ولو بصورة معدلة، بل ان بوادر تبينها تظهر في بلدان المركز الرأسمالي الان اكثر من العالم الثالث.

خامساً: اما من جانب العالم الثالث فقبل كل شيء يجب التحلي بالواقعية وتوفر الارادة السياسية. واذا كانت هذه الارادة غير متوفرة فيجب تجنيد الارادة الاجتماعية وحتى الثقافية، وما دام السلام الذي تحارب به الرأسمالية العالم الثالث هو الاقتصاد فان الاقتصاد نفسه يجب ان يكون السلاح الذي يحارب به العالم الثالث ليس من الناحية الفنية الحسابية فقط بل من ناحية الارادة العامة.

سادساً: فنياً، على الاقل، اذا ارادت دول العالم الثالث الحد من ازماتها عليها ان تشجع استثمارات الشركات المتعددة الجنسية التي تعود ملكيتها الى مصادر من العالم الثالث، اما بالنسبة للشركات الرأسمالية الغربية فمن الواجب ان لا يكون استثمارها في القطاع الآلي وانما في القطاعات الاخرى اذا كان لابد من السماح لها بالاستثمار.

سابعاً: على دول العالم الثالث الابقاء على دور خاص للدولة وعدم التنازل عنه في العملية الاقتصادية ولكن مع ايجاد حيز ديمقراطي حقيقي. فقد اثبتت التجارب السابقة فشل نهج التنمية في العالم الثالث. وذلك نموذج الذي اصطدم بسلطوية النظم وكان الناتج نموذج هجين مشوب بالفساد.